مجلة حولية المنتدى
Hawlyat Al-Montada
I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

التحليل المكاني لظاهرة العنف الأسري في مدينة النجف الاشرف

Spatial analysis of the phenomenon of domestic violence in the city of Najaf

أ.د. رحيم محمد العبدلي
جامعة الكوفة كلية الآداب
م.م. حيدر عبد الامير مناف
جامعة الكوفة كلية الآداب

Prof. Dr. Raheem Mohammed Al-Abdali
University of Kufa, College of Arts
haydera.alsarrah@uokufa.edu.iq
M.M. Haider Abdul-Amir Manaf
University of Kufa, College of Arts
Raheem.alabdali@uokufa.edu.iq

تاريخ الإستلام: 2025/11/24 تاريخ القبول: 2025/12/14 تاريخ النشر: 2026/1/1
Recevied: 24 / 11 / 2025 Accepted: 14 / 12 / 2025 Published: 1 / 1 / 2026

المستخلص:

تعد ظاهرة العنف الأسري من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي رافقت الإنسان منذ العصور القديمة، إذ تشير الشواهد التاريخية إلى أن ممارسة أحد أفراد الأسرة للعنف تجاه الآخرين ليست جديدة، لكنها اتخذت في العصر الحديث أبعادًا مختلفة أكثر تأثيرًا وتعقيدًا. لقد أصبح العنف الأسري من القضايا التي تهدد استقرار الأسرة والمجتمع، لما يسببه من أضرارٍ نفسية وجسدية على الأفراد، خاصةً الأطفال والنساء، فضلًا عن آثاره الممتدة التي تؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية وتدهور منظومة القيم الاجتماعية. ولا يقتصر العنف الأسري على نوعٍ واحد، بل يتخذ صورًا متعددة مثل الإيذاء البدني، والإهمال، والعنف اللفظي

Abstract:

Domestic violence is a serious social phenomenon that has accompanied humanity since ancient times. Historical evidence indicates that the practice of violence by one family member against others is not new, but in the modern era it has taken on different, more influential and complex dimensions.

Domestic violence has become an issue that threatens the stability of the family and society, due to the psychological and physical harm it causes to individuals, especially children and women, in addition to its far-reaching effects that lead to the disintegration of family relationships and the deterioration of the social value system. Domestic violence is not limited to one type; it takes many forms, such as physical abuse, neglect, and verbal or psychological violence. Family members may engage in it to varying degrees. Therefore, studying this phenomenon in the holy city of Najaf represents an important step toward understanding its dimensions and causes and developing appropriate solutions to reduce it, thus contributing to strengthening family and social stability in the city .

In recent years, this phenomenon has begun to increase significantly in Iraqi society, particularly in the

أو النفسي، وقد يتبادل أطراف الأسرة ممارسته بدرجات متفاوتة. لذلك فإن دراسة هذه الظاهرة في مدينة النجف الأشرف تمثل خطوة مهمة لفهم أبعادها وأسبابها، ووضع الحلول المناسبة للحد منها بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي في المدينة. وفي السنوات الأخيرة، بدأت هذه الظاهرة تتزايد بشكلٍ واضح في المجتمع العراقي، ولا سيما في مدينة النجف الأشرف، متأثرة بجملةٍ من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي ساهمت في ضعف التماسك الأسري وارتفاع معدلات التوتر داخل الأسرة ، حيث تضمن البحث التوزيع الجغرافي لظاهرة العنف الاسري في مدينة النجف الاشرف وعلى مستوى الاحياء التي حدث فيها الظاهرة المدروسة وكانت مختلفة بالنسبة للذكور والاناث ومتباينة في توزيعها الجغرافي . وخلص البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات .

الكلمات المفتاحية :

1- العنف 2- الاسرة 3- العنف اللفظي 4- العنف الجسدي 5- الظاهرة

holy city of Najaf. This phenomenon is influenced by a number of social, economic, and psychological factors that have contributed to weakening family cohesion and increasing levels of tension within the family. The study included the geographical distribution of the phenomenon of domestic violence in the holy city of Najaf and at the level of the neighborhoods in which the phenomenon occurred. The study found that the prevalence of domestic violence differed for males and females, and its geographical distribution varied. The research concluded with a set of results and recommendations.

Keywords:
1-Violence 2- Family 3- Verbal Violence 4- Physical Violence 5- The Phenomenon

المقدمة:

يعدّ العنف الأسري من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدّد استقرار الأسرة وتماسك المجتمع، لما له من آثار سلبية على الأفراد نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً. فهو يمثل سلوكاً منحرفاً يقوم فيه أحد أفراد الأسرة بإلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الجنسي أو الاقتصادي بأحد أفرادها الآخرين، في محاولة للسيطرة أو الإيذاء أو الإخضاع، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية وتراجع قيم المحبة والاحترام داخل الأسرة.

لقد أصبحت هذه الظاهرة من القضايا التي تحظى باهتمام واسع في المجتمعات الحديثة، نظراً لتزايد معدلاتها وتنوع أشكالها، حيث لم يعد العنف مقتصراً على فئة أو جنس أو عمر محدد، بل يمكن أن يقع بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء أو بين الإخوة، وحتى ضد كبار السن داخل الأسرة. كما تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن للعنف الأسري جذوراً متعددة، منها الاقتصادية والنفسية والتربوية والثقافية، فضلاً عن العوامل الاجتماعية التي تُسهم في تطبيعه أو تبريره داخل بعض البيئات.

إنّ العنف الأسري لا يقتصر أثره على ضحاياه المباشرين فحسب، بل يمتد ليهدّد الأمن الاجتماعي العام، إذ يُنتج أفراداً يعانون من اضطرابات سلوكية وانفعالية، ويُضعف قدرتهم على الاندماج الإيجابي في المجتمع. ومن هنا، تتضح أهمية معالجة هذه الظاهرة بوسائل تربوية وقانونية وإعلامية تهدف إلى

نشر الوعي الأسري، وتعزيز ثقافة الحوار، وبناء أسرة قائمة على المودة والتفاهم والاحترام المتبادل.

إنّ معالجة العنف الأسري لا تتطلب فقط حلولاً آنية أو ردود فعل وقتية، بل تحتاج إلى مقاربة شاملة تستند إلى التربية الصحيحة، وتعميق الوعي بالقيم الإنسانية، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية في بناء أسرة متماسكة تسودها المحبة والتفاهم. ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث في دراسة العنف الأسري بوصفه ظاهرة اجتماعية معقّدة ذات أبعاد نفسية وثقافية واقتصادية، تسعى إلى فهم أسبابها وآثارها وسبل الحدّ منها في المجتمع المعاصر.

المبحث الاول

الاطار النظري والمفاهيمي

اولا:مشكلة البحث: وتتلخص مشكلة البحث بالاتي:

-1 ما هو التوزيع المكاني لظاهرة العنف الاسري في مدينة النجف.

2 - ما هي اشكال العنف الاسري وانواعه في مدينة النجف الاشرف.

ثانيا: فرضية البحث:

تعتبر فرضية البحث هي اجابة حتمية لمشكلات الدراسة والتي تتلخص بالاتي:

1-2 تتباين ظاهرة العنف الاسري في مدينة النجف على مستوى الاحياء السكنية

2-2 هنالك تباين كبير في انواع حالات العنف الاسري وعلى مستوى الاحياء السكنية في مدينة النجف الاشرف.

ثالثا: هدف البحث:

يهدف البحث بالتوصل الى ماهو التحليل المكاني لظاهرة العنف الاسري على مستوى الاحياء السكنية في مدينة النجف الاشرف والتي بدورها تكون هادفة لمعرفة نوعية هذا العنف بمختلف مواده القانونية ومن اجل تقديم قاعدة بيانات لدى المختصين والمهتمين بدراسة الظاهرة

رابعا: هيكلية البحث:

تضمن هيكلية البحث دراسة ظاهرة العنف الاسري من خلال الاطار النظري ومن ثم تناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة على العنف الاسري وأثرة في مدينة النجف الاشرف وجاء المبحث الثالث بدراسة انواع العنف وسبل الحد منه في مدينة النجف وخلص البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات

خامسا: حدود البحث:

-1الحدود الجغرافية

تمثل حدود منطقة الدراسة بمدينة النجف الاشرف، التي تقع بين خطي طول (٤٤,١٧ - ٤٤,٢٦.) شرقاً ودائرة عرض (٣١ ٥٨ - ٣٢,٠٤) شمالاً. وتبلغ مساحة مدينة النجف الاشرف (٧٤٥٨) هكتاراً. وتعد مدينة النجف مركزاً إدارياً لمحافظة النجف الاشرف تحدها من الشمال ناحية الحيدرية ، ومن الجنوب قضاء المناذرة، ومن الشرق قضاء الكوفة الذي أصبح الآن متصل بها عمرانياً ومن الغرب تحدها ناحية الشبكة. أما موقعها الجغرافي من المحافظات العراقية فتحدها من الشمال والشمال الشرقي محافظة كربلاء، وبابل، والقادسية، ومن الجهة الشمالية الغربية محافظة الأنبار، ومن الجنوب الغربي محافظة المثنى. كما في الخريطة (١)

خريطة (١) الموقع الجغرافي والفلكي لمدينة النجف الاشرف من المحافظة والعراق

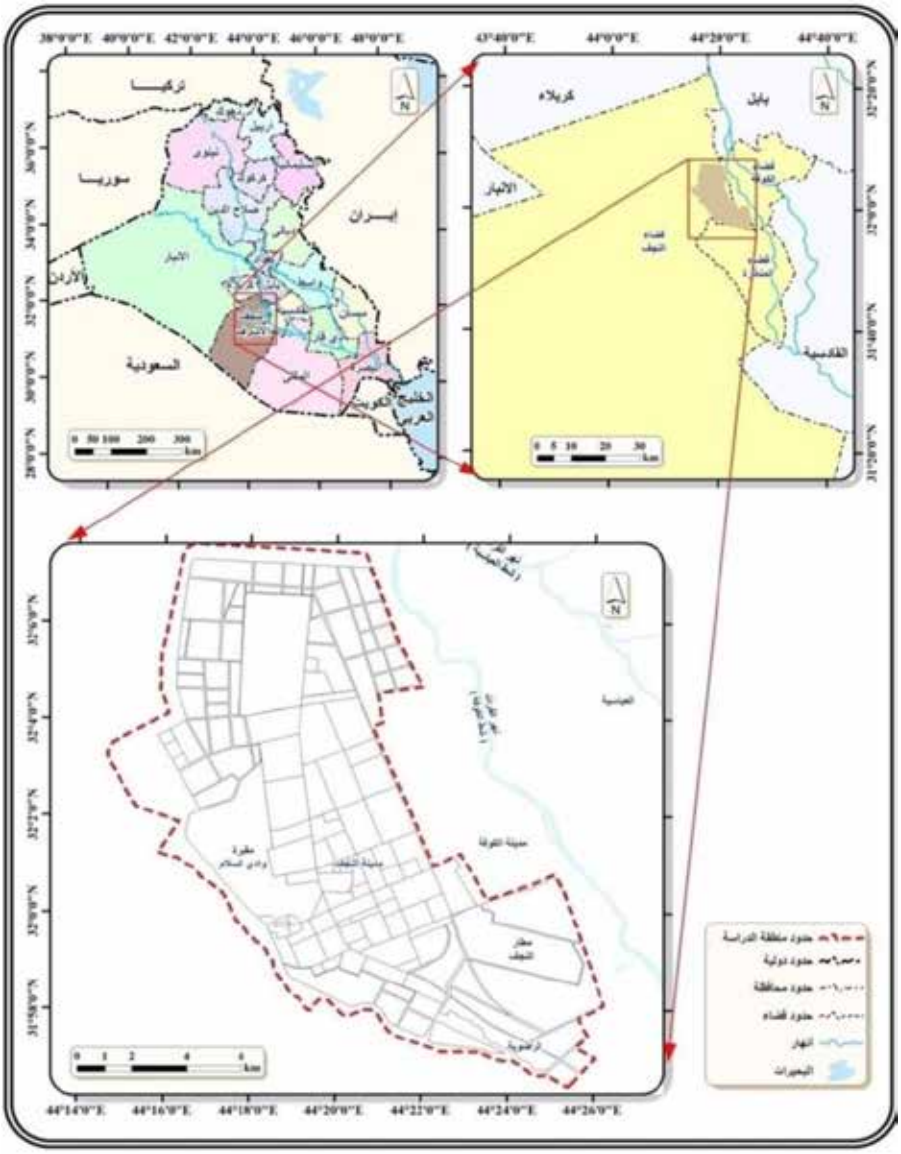

المصدر : الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العامة للمساحة، قسم المساحة ،٢٠٢٤.

-2 الحدود الموضوعية والزمانية
تتضمن حدود الدراسة الموضوعية مدينة النجف الاشرف من خلال الحالات من ظاهرة العنف الاسري التي تعرض لها سكان مدينة النجف خلال عام ٢٠٢٤ م بمختلف اشكال العنف وحسب المواد القانونية لها.

سادسا: المفاهيم والمصطلحات:

-1 مفهوم العنف:

اصبح علم الاجرام الحديث مهتم بموضوع جرائم العنف ولاسيما العنف الاسري اذ اصبح تخصصا في العديد من الجامعات العالمية الان وهناك اهتمام خاص بالعنف الاسري بسبب طبيعته الاجرامية الخفية مما يعني انه غير مسجل في تقارير الشرطة بسبب وقوع الجريمة داخل المنزل وما يتوفر فيه من خصوصية وسرية ومن ثم فهو في مناسبات عدة لا يرغم احد افراد الاسرة او المعتدى عليه في ابلاغ السلطات عنه خاصة في المجتمعات العربية المحافظة .(منى ونازل مطيشان،2011,ط1) .

فالعنف لغويا يعبر عنه (الخرق في الامر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، وهو عنيد ان لم يكن رفيقاً في امره واعتق الامر (ابن منظور, ١٩٨٦,ص٢٥٧)

والعنف اصطلاحاً (ينظر علماء الاجتماع الى مفهوم العنف على انه تعبير صارم عن القوة التي تمارس في اجبار فرد او جماعة على القيام بعمل او اعمال محددة يريدها فرد او جماعة اخرى ، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تأخذ اسلوباً فيزيقيا مثل : الضرب ، او صورة الضغط الاجباري وتعتمد مشروعية العنف على الاعتراف من قبل المجتمع به كما يشار ان العنف ممارسة القوة البدنية بأنزال الاذى بالأشخاص او الممتلكات كما انه الفعل او المعاملة التي تحدث ضررا جسمانياً او تدخل بالحرية الشخصية (الحديدي,ص٣٨).

-2مفهوم العنف الاسري:

ان للثقافة التي يعيش فيها الافراد بشكل عام دوراً بارزاً ومهماً في توجيه ورفع العنف , وان الناس ليس بحاجة لان يستشاروا انفعالياً لكي يتصرفوا بعنف , فالثقافة والمستوى الاقتصادي يضل المحرك الاكبر لمعظم الافعال وخاصة العنف الذي يقترفه الناس . وهذا ماكدته الدراسات الحديثة , حيث اتضح ان العنف فالأسر

سواءً على الأطفال او النساء يحدث بصورة اكبر عند الاسر, ذات الدخل المنخفض والاسر الفقيرة (هبة ,2013, ص13).

-3 مفهوم الاسرة:

لقد اختلف العلماء والباحثين في مفهوم الاسرة, فبعضهم استخدم لفظ الاسرة وفريق اخر استخدم لفظ العائلة, ونجد قسم اخر استعمل لفظ الاسرة والعائلة معاً.

الاسرة في اللغة:

هي الدرع والحصينة ويطلق لفظ الاسرة على جماعة من الناس اذا كان يربطها امر مشترك وجمعها أسر فالمعنى اللغوي للأسرة يحمل مفهوم الحماية والنصرة (أبن منظور, 2000,ص104)

وفي الاصطلاح تعرف الاسرة:

هي نظام اجتماعي يمليه عقل المجتمع , وتتحكم فيه ارادته ويقرره الفعل الجمعي فهي لم تكن نظاماً طبيعيا خاضعاً لدوافع الطبيعة ومقتضيات الغرائز وهي اهم النظم التي اقامها الانسان واوسعها انتشاراً وهي موجوده في كل مجتمع انساني(تغريد,٢٠٠٦,ص٧١)

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على العنف الاسري واثاره في مدينة النجف الاشرف

اولا: العوامل المؤثرة والاسباب :

لاشك ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على العنف الاسري والتي تكون المسبب الرئيس لحدوثها ومن بين هذه الاسباب الاتي :

-1 تدخل الاهل في حياة الاسرة : اشارت العديد من الدارسات الى ان العنف الاسري يكون في مقدمة اسبابه هو تدخل الاهل في حياة الزوجين مما يثير بعض المشاكل التي تؤدي الى العنف (،هتاو كريم ٢٠٠٨).

-2 غياب الوازع الديني : إنّ غياب الوازع الديني أو ضعفه يعدّ من أكبر وأخطر الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة، حيث يكون من اليسير على الفرد ارتكاب الجريمة وممارسة العنف ضدّ أقرانه إذا لم يجد رادعاً يمنعه من ارتكابها. (خالد محمد ,2010)

فالوازع الديني يعدّ من أقوى الوسائل التي تمنع الإنسان من ارتكاب الجريمة، وهو أكثر الطرق حماية للفرد من الوقوع فيها، لأنه يساعد على تجنب كلّ فعل يتنافى

مع القيم والأخلاق والسلوك القويم. فالمؤمن الحقّ هو من يعلم دينه ويطبّقه كما هو ولا ينحرف به يميناً أو يساراً، بل يطبّقه كما أمر دون تطرّف.(محمد شاكر, 2010)

فالتقصير في العبادات في ظلّ الظروف الأسرية والاجتماعية المعقّدة، والبعد عن طاعة الله تعالى، وهو ما يعبر عنه بالخلوّ الروحي، قد يؤدي بالنادر إلى ممارسة العنف، ذلك لأنّ عبادة الله تعالى تشرح الاطمئنان في النفوس وتهذّبها، وكلما أكثر الإنسان من طاعة الله تعالى منحَه الله السعادة في هذه الحياة، وأبعد عنه الانفعالات والاضطرابات النفس (بنه بوزون، ٢٠٠٤)

-3 تردي الوضع الأخلاقي:

كثرة الاختلاط المشبوه، شيوع الفاحشة والزنى في المجتمع، مما يزعزع الثقة والاستقرار الأسري، ويشير الكثير من المشاكل الزوجية التي تسبب الطلاق الزوجية تفتقرها وتكثر معها. (لهتاو كريم ، ٢٠٠٨,ط١)

-4التنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد:

مشكلة التأثر بالعادات والتقاليد القبلية والاحتكام لها في التعامل داخل الأسرة، وهذه العادات عادات غير منطقية وليست مستمدة من الدين، بل إنها تكون متناقضة في بعض الأحيان مع بعض الصفات الإنسانية. حيث ان هناك بعض المواريث الاجتماعية الخاطئة التي تعطي تسلط الرجل على المرأة او كون ان الرجل هو رب الاسرة فله الحق في ان يتصرف بما يراه مناسبا حتى اذا كان تعنيفا في حق المرأة او الاطفال .

-5 الاسباب الاقتصادية

المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الفرد والتي تحول دون الاستقرار الأسري والاجتماعي، ومنها مشكلة السكن، والرواتب المتدنية، وأزمة الحصول على المحروقات، ومشاكل المياه والكهرباء، ومشاكل البطالة، ومشاكل ارتفاع الأسعار، وخصوصاً في مجتمعنا الذي يفقد فيه المواطن أبسط حقوق المواطنة، وهذه المشاكل تؤدي غالباً إلى توليد العنف وزعزعة الاستقرار داخل الأسرة، حيث تؤكد الدراسات أن (٤٥٪) من حالات العنف ضد المرأة ناتج عن المشاكل الاقتصادية.

وإن تعطل الزوج عن العمل قد تنجم عنه ضغوط وتوترات، يتخلص

الرجل منها أثناء العمل خارج المنزل، وتلك التوترات من شأنها أن تؤدي إلى الكثير من المشاكل داخل الأسرة تنتهي أحياناً بالاعتداء على الفئة الأضعف داخل الأسرة وهي المرأة والأطفال.(بنة بوزون، ٢٠٠٤) وإن العامل الاقتصادي يلعب دوراً أساسياً في انبعاث السلوك العدواني، إذ تشكل حالات الحرمان والفقر التي تعاني منها الفئات المتواضعة اقتصادياً أرضية خصبة لنمو الأفعال العدوانية وممارسة العنف الأسري. فالخلل الحاصل الذي يعيشه الفرد والأسرة، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة، وصعوبة الحصول على لقمة العيش وغيرها من المشكلات الاقتصادية، تضغط على الآخر، وقد تدفعه لممارسة العنف وصبّ غضبه على أفراد الأسرة، فالعنف في هذه الحالة يكون ناتجاً لشحنة الجبنة والفقر، وحينئذٍ إن هناك علاقة وطيدة بين الجانب النفسي من الإنسان وبين توفر الحاجات المادية وأثرها في الاستقرار والطمأنينة.(ليلى عبد الوهاب ,٢٠٠٠,ط١).

سادسا: الاسباب النفسية والعقلية : اصابة الرجل ببعض الأمراض النفسية والعقلية وعلاقتها بالمشاكل الأسرية وعدم التفاهم بينهما سبب آخر من أسباب العنف الأسري. وقد يكون مرض الاكتئاب هو الذي يؤدي إلى هبوط المعنويات وتبلّد الإحساس، والشعور بالذنب، والقلق، والخوف، وانعدام النشاط، والشعور بالعجز واليأس، ووقوعه فريسةً لغريزةٍ أو فعل عدائي، وهو ما يُعرف بالسادية التي تعني التلذّذ بتعذيب الآخرين. كما أن المزاج المتقلب والأمراض النفسية والعصبية تُعدّ من أسباب العنف الأسري باعتبارها متغيرات مستقلة بالنسبة للجاني ومتغيرات تابعة بالنسبة للمضحية. فالعنف الأسري لدى الطبقات الفقيرة قادم من تزايد المعاناة الناتجة عن إحساس تلك الطبقات باختلاف أو تدني مركزهم الاجتماعي عن غيرهم من الناس، مما يزيد من شعورهم بالمعاناة لقلة مصادر القدرة لديهم، ولذا يلجؤون إلى العنف الأسري كوسيلة للتخلص من الإحساس بالضغط النفسي الناشئ عن ذلك ا لحرمان(لهاتوكريم،٢٠٠٨،ط١)

المبحث الثالث

اولا: التحليل المكاني لمناطق العنف الاسري في مدينة النجف الاشرف

يعد العنف الأسري من القضايا الاجتماعية المعقدة التي تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتنعكس آثارها على البنية الأسرية والمجتمع بشكل عام. وتزداد أهمية دراسة هذا النوع من العنف عند تناوله من منظور جغرافي، إذ يتيح ذلك الكشف عن التوزيع المكاني للحالات، وتحديد المناطق الأكثر تأثرًا، وفهم العلاقة بين الظاهرة والعوامل المكانية المحيطة بها.

تُعد مدينة النجف الأشرف من المدن العراقية التي شهدت خلال العقود الأخيرة توسعًا عمرانيًا ونموًا سكانيًا متزايدًا، رافقه تباين واضح في المستويات الاجتماعية والاقتصادية بين مناطقها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لحالات العنف الأسري داخل المدينة، لمعرفة ما إذا كانت هناك أنماط مكانية مميزة، أو تركّزات في مناطق معينة ترتبط بخصائص بيئية أو اجتماعية محددة.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل التوزيع الجغرافي لمناطق العنف الأسري في مدينة النجف الأشرف، من خلال الاعتماد على البيانات الميدانية والسجلات الرسمية، واستخدام الأساليب الإحصائية والجغرافية المناسبة لتحديد التفاوتات المكانية، والكشف عن العوامل المؤثرة في انتشار الظاهرة. كما يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية تسهم في دعم صُنّاع القرار والمؤسسات المعنية بوضع استراتيجيات للحد من هذه الظاهرة وتعزيز الاستقرار الأسري والمجتمعي. ومن خلال معطيات الجدول (١) اتضح ان التباين المكاني لظاهرة قد توزع بين احياء المدينة حيث كان حي الانصار بالمركز الاول في عدد حالات العنف الاسري بواقع (٢٢٤) كان حصة الذكور المعنفين 28 حالة وبنسبة (5%) من مجموع الحالات المسجلة للذكور ، اما الاناث فقد بلغت 196 حالة بنسبة (13,6%) من الحالات المسجلة للإناث ، وهذا يعني ان اغلب الحالات التي تسجل في المركز المختص هي تكون من قبل النساء التي يتم تعنيفهن والتي تحاول في تسجيلها لحالات العنف هو محاولة منها للضغط على

الزوج اما لاستحصال النفقة وبنسبة عالية جدا او لغرض الرجوع للزوج كون ان هذه الحالات في الغالب تحصل نتيجة الخلاف العائلي والتي اكدناها سابقا .

وكانت من الاحياء التي ارتفعت فيها حالات العنف الاسري هو (الثورة ، والعسكري ، والنداء ، والوفاء والشرطة) وبحالات تسجيل مرتفعة لدى النساء بواقع (١٣٠،١٤٧، ١٢٠، 120 ، 100) على التوالي وهذه هي حالات العنف ضد الاناث المسجلة لدى المركز المختص وكانت نسبتها (9،1- 10،3- 8،4- 8,4 7) على التوالي ، ، وكانت حالات العنف المسجلة لهذه الاحياء من قبل الذكور كحالة تعنيف او اكتساب حق في حي العسكري (٧٣) حالة وبنسبة (٢٨،٥٪) من مجموع حالات الذكور ويليها حي الرضوية بواقع ٧٠ حالة وهذا الحالات المسجلة تكون في الغالب من اجل استرداد حق الاب بالحضانة او القذف والسب والشتم وهي في الغالب تكون من اجل اسقاط بعض الشكاوى التي تقدم من قبل الزوجة ،

بينما كانت ادنى النسب المسجلة في احياء (الصحة ، الحسين ، الشهداء ، مجمع بيتي) بواقع حالة واحدة للنساء ، اما الذكور فكانت الاحياء التي حصلت على تسجيل حالة واحد فقط تمثل في (حي الغري ، والقادسية) كما ان هناك احياء لم تسجل اي حالة عنف ضد الرجال نهائياً تمثل بـ احياء (العدالة ، الحسين ، الشهداء)

الجدول (١) التوزيع الجغرافي لحالات العنف الاسري حسب الجنس والنسبة في مدينة النجف الاشرف

الحي السكني	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث
حي الانصار	28	196	5	13.6
حي الميلاد	11	59	1.9	4.1
حي الغري	1	2	0.1	0.1
حي العدالة	3	2	0.6	0.1
حي المهندسين	3	6	0.6	0.4
حي النداء	42	120	7.5	8.4
حي الحرفيين	8	3	1.4	0.2
حي المكرمة	32	43	5.7	3.2
حي السلام	18	20	3.2	1.3
الرضوية	70	63	12.5	4.4
قرية الغدير	13	10	2.3	0.6
حي العسكري	73	130	13.1	9.1
مجمع بيتي	2	1	0.3	0.1
حي الثورة	41	147	7.5	10.3
الجديدة	32	54	5.9	3.8
تجاوز قرية الغدير	30	86	5.4	6
حي القدس	8	52	1.5	3.7
حي الصحة	2	1	0.4	0.1
حي العدالة	0	6	0	0.4
حي الوفاء	45	120	8.1	8.4
حي النصر	33	96	6	6.7
حي الزهراء	8	31	1.5	2.1
حي الجامعة	2	11	0.4	0.7
حي الشرطة	18	100	3.3	7
حي الحسين	0	1	0	0.1
حي القادسية	1	9	0.1	0.6
حي الرحمة	32	62	5.7	4.4
حي الشهداء	0	1	0	0.1
	556	1432	100	100

المصدر : الباحث بالاعتماد على ، وزارة الداخلية ، قيادة شرطة محافظة النجف الاشرف ، قسم شرطة العنف الاسري وحماية الطفل ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٤.

الخريطة (٢)

التوزيع الجغرافي لحالات العنف الاسري في مدينة النجف الاشرف لعام ٢٠٢٤

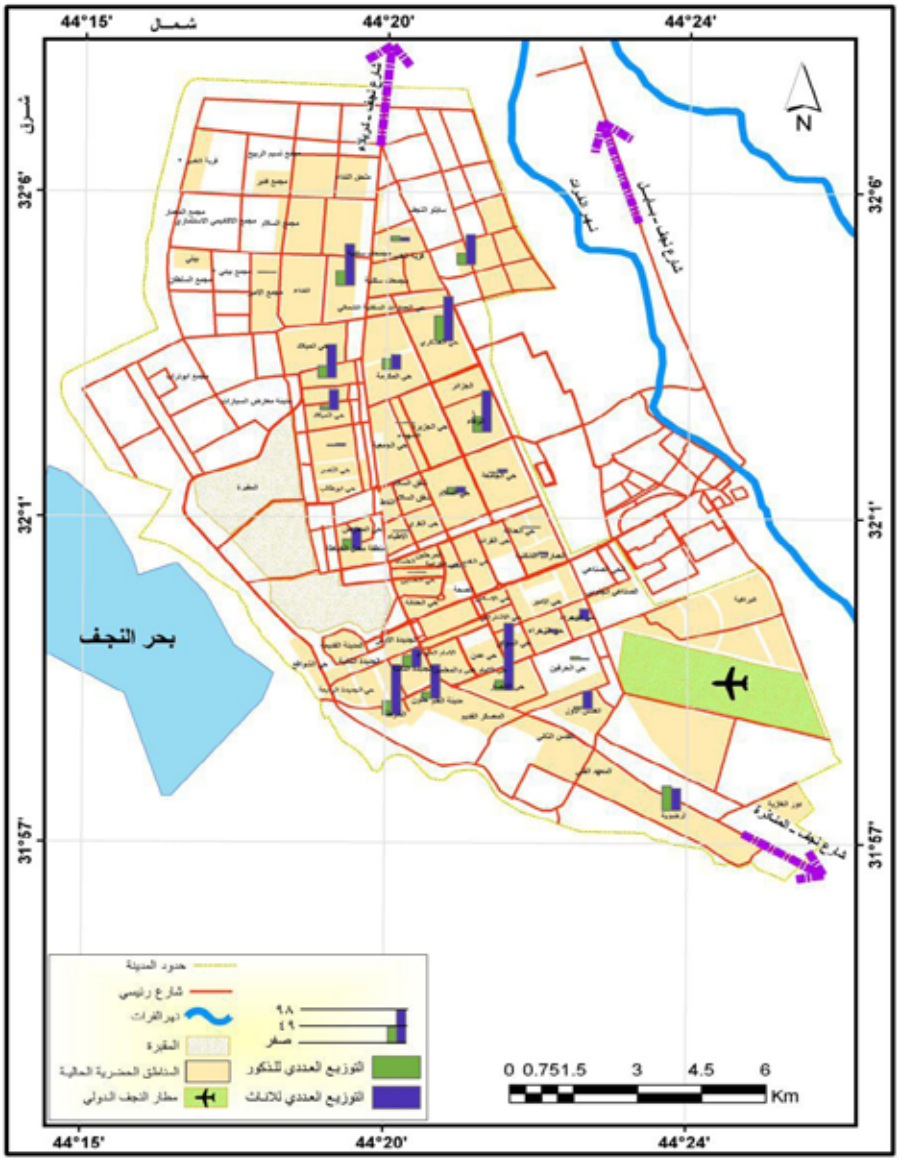

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) وبرنامج الGIS

الشكل (١) التباين المكاني لحالات العنف الاسري في مدينة النجف الاشرف

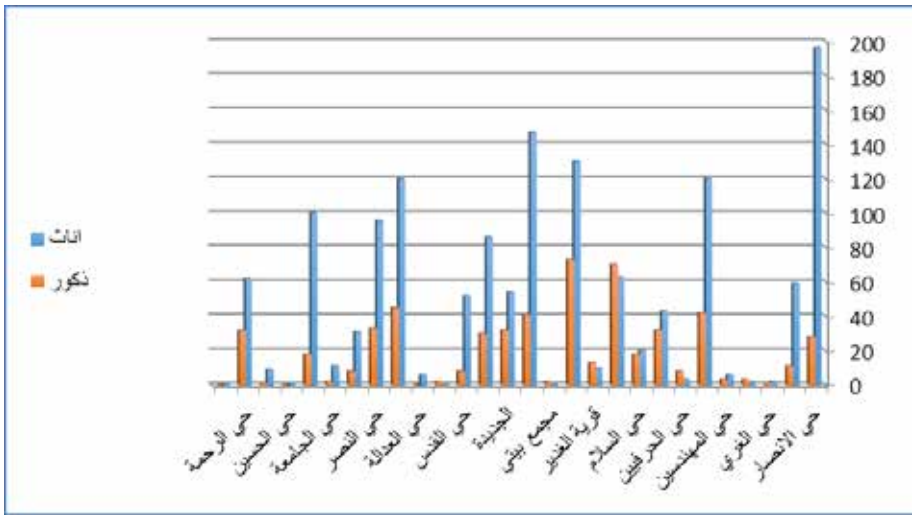

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(١)

الشكل (٢) التوزيع النسبي لحالات العنف الاسري في مدينة النجف الاشرف

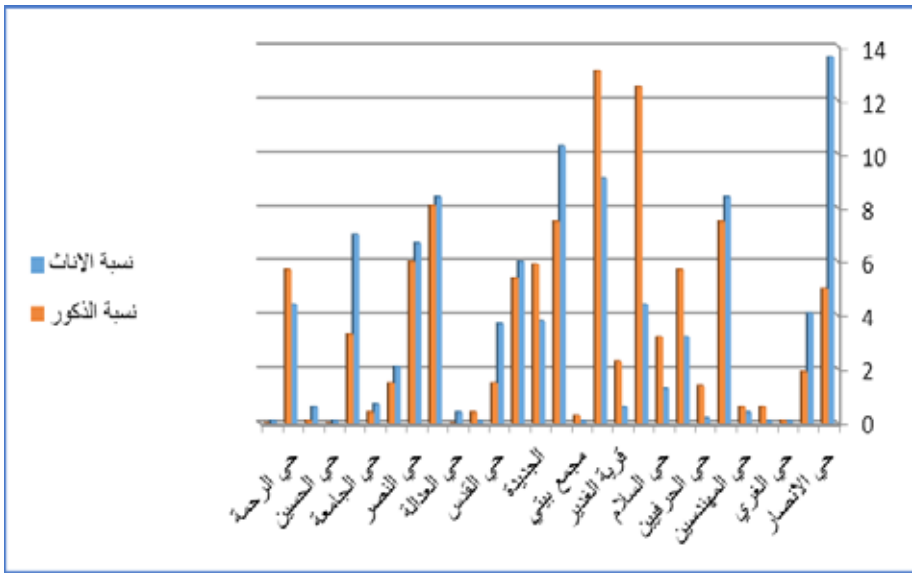

المصدر::الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ثانيا: التباين النوعي لحالات العنف ضمن الاطار القانوني

تكمن اهمية التباين النوعي في أنه يُسهم في تحليل البنية النوعية للعنف الأسري داخل المجتمع النجفي، من خلال رصد الفروقات في نسب الذكور والإناث المشمولين في كل مادة قانونية. كما يساعد على تحديد المواد التي تمثل إطارًا قانونيًا للقضايا الأكثر شيوعًا بين النساء أو الرجال، مما يعكس أنماطًا اجتماعية وثقافية متباينة في طبيعة العنف ودوافعه. يظهر جدول رقم (٢) التوزيع العددي والنِسبي لحالات العنف الأسري في مدينة النجف الأشرف وفقًا للمواد القانونية المختلفة، مع التفريق بين الذكور والإناث من حيث عدد الحالات ونسبها المئوية. يهدف الجدول إلى بيان طبيعة القضايا المسجلة لدى الجهات القانونية الرسمية، وتحديد مدى تركز العنف الأسري بين الجنسين ضمن مواد قانونية معينة.

يتضح من الجدول رقم(٢) أن هناك تباينًا واضحًا في توزيع حالات العنف الأسري بين الذكور والإناث وفقًا للمواد القانونية المختلفة في مدينة النجف الأشرف. حيث بلغ مجموع الحالات المسجلة للإناث (١٤٣٢) حالة، مقابل (٥٥٦) حالة للذكور، مما يشير إلى أن نسبة الإناث المتأثرات بالعنف الأسري تفوق نسبة الذكور بشكل كبير. ويُظهر ذلك أن العنف الأسري في المدينة يميل في معظمه إلى أن يكون موجّهًا ضد النساء، وهو ما يتفق مع الاتجاهات العامة في الدراسات الاجتماعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما في الشكل (٢) وتُعنى **المادة (٢٩٩)** بحالات الإيذاء العمدي المؤدي إلى عاهة مستديمة، وهو نوع من الجرائم التي تتطلب استخدامًا مباشرًا للقوة البدنية، الأمر الذي يُفسر ارتفاع نسبة الذكور فيها نظرًا لطبيعة الأدوار الاجتماعية والسلوكية السائدة في المجتمع النجفي. كما أن انخفاض نسبة الإناث يعكس أن النساء غالبًا ما يكنَّ ضحايا لهذه الجرائم أكثر من كونهنّ جانيات، خصوصًا في سياق العنف الأسري. ظهر البيانات الواردة في الجدول أن عدد الحالات المسجلة وفق المادة القانونية (٢٩٩) من قانون العقوبات العراقي بلغ (٧) ذكورًا و (٢) إناثًا،

أي بنسبة (١,٣٪) للذكور مقابل (٠,١٪) للإناث من مجموع القضايا. ويستدل من هذه النسب على أن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم المشمولة بهذه المادة، في حين أن مشاركة الإناث في هذا النوع من القضايا محدودة جدًا. تتناول **المادة (٣٧٧)** في مضمونها جريمة الزنا أو الخيانة الزوجية، وهي من الجرائم التي ترتبط بالعلاقات الأسرية والأخلاقية، وتُعد من أشكال العنف المعنوي والاجتماعي الذي يؤدي إلى تفكك الأسرة واضطراب بنيتها. كما ظهر البيانات أن عدد الحالات المسجلة وفق المادة القانونية (٣٧٧) من قانون العقوبات العراقي بلغ (١٣٩) حالة للذكور مقابل (٢٧) حالة للإناث، بنسبة بلغت (٢٥٪) للذكور و(٢٪) للإناث من مجموع القضايا. وتُعد هذه المادة من المواد التي يُسجَّل فيها تفوق واضح لنسبة الذكور على الإناث، مما يعكس الطبيعة السلوكية والاجتماعية للجريمة التي تُعالجها. تشير **المادة (٣٨١)** من قانون العقوبات العراقي جريمة الاعتداء العمدي بالضرب أو الإيذاء دون حدوث عاهة مستديمة، أي الأذى الجسدي البسيط أو المؤقت.

وتُظهر البيانات في مدينة النجف الأشرف تسجيل ١٧٢ حالة للذكور بنسبة (٣٠,٩٪) مقابل (٠,٥٪) للإناث، مما يدل على أن الذكور يشكلون الفئة الأكثر تورطًا في هذا النوع من القضايا. ويُعزى ذلك إلى العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في المدينة، التي تجعل الذكور أكثر ميلاً لاستخدام العنف الجسدي داخل نطاق الأسرة والمجتمع. تناول **المادة (٣٨٢)** من قانون العقوبات العراقي الجرائم المتعلقة بـ الاعتداء على سلامة الأشخاص أو الإيذاء البسيط الناتج عن مشاجرات أو نزاعات شخصية.

وتُظهر البيانات في مدينة النجف الأشرف تسجيل ١٢ حالة للذكور بنسبة (٢,١٪) و٣٢ حالة للإناث بنسبة (٢,٢٪)، ما يشير إلى تقارب في نسب التمثيل بين الجنسين ضمن هذا النوع من القضايا. تختص **المادة (٣٨٤)** من قانون العقوبات العراقي بحالات الاعتداء أو الإهمال الذي يؤدي إلى الإضرار بالأسرة أو الأطفال أو النساء، وهي من المواد التي تُطبَّق غالبًا في سياق

العنـف الأسري والاجتماعـي.

وتُظهـر البيانـات في مدينـة النجـف الأشرف تسـجيل (٠٪) للذكـور مقابـل (٤٢٥) حالـة للإنـاث بنسـبة (٢٩,٢٪)، مـما يشـير إلى أن الإنـاث تشـكل الفئـة الوحيـدة تقريبًـا المتأثـرة بهـذه المـادة.

كـما تنـاول **المـادة (٤٠٢)** مـن قانـون العقوبـات العراقـي الجرائـم المرتبطـة بـ التحـرش أو الاعتـداء عـلى كرامـة المـرأة بالقـول أو الفعـل أو الإيحـاء.

تُظهـر البيانـات في مدينـة النجـف الأشرف تسـجيل (٠٪) مـن الذكـور مقابـل (٣٢١) حالـة للإنـاث بنسـبة (٢٢,٥٪)، مـما يـدل عـلى أن النسـاء تشـكل الفئـة الأكـثر تعرضًـا لتطبيـق هـذه المـادة.

تتنـاول **المـادة (٤١٣)** مـن قانـون العقوبـات العراقـي جريمـة الإيـذاء العمـدي الـذي يـؤدي إلى أضرار بدنيـة أو نفسـية دون التسـبب بعاهـة مسـتديمة، وهـي مـن المـواد المرتبطـة غالبًـا بحـالات العنـف الأسري أو المشـاجرات الشـخصية.

وتُظهـر البيانـات في مدينـة النجـف الأشرف تسـجيل ٤٢ حالـة للذكـور بنسـبة (٧,٥٪) و٨٢ حالـة للإنـاث بنسـبة (٦٪)، مـما يشـير إلى تقـارب نسـبي بـين الجنسـين في ارتـكاب أو التعـرض لهـذه الجريمـة.

تعالـج **المـادة (٤١٥)** مـن قانـون العقوبـات العراقـي جريمـة التهديـد أو الإيـذاء المقـترن بنيـة الإضرار أو التخويـف، وهـي مـن القضايـا الشـائعة ضمـن نطـاق العنـف الأسري والاجتماعـي.

وتُظهـر البيانـات في مدينـة النجـف الأشرف تسـجيل ٤٠ حالـة للذكـور بنسـبة (٧,١٪) مقابـل ١٨٥ حالـة للإنـاث بنسـبة (١٣٪)، مـا يشـير إلى أن الإنـاث أكـثر تعرضًـا أو تورطًـا في القضايـا المشـمولة بهـذه المـادة. حيـث يعكـس هـذا التفاوت أن النسـاء يمثلـن الفئـة الأكـثر تأثـرًا بسـلوكيات التهديـد والإيـذاء داخـل الأسرة، مـما يـبرز تأثـير العوامـل الاجتماعيـة والنفسـية في ارتفـاع هـذه النسـبة.

تنـاول **المـادة (٤٣٢)** مـن قانـون العقوبـات العراقـي جريمـة القـذف أو التشـهير أو الإسـاءة إلى السـمعة، وهـي مـن الجرائـم التـي تمـسّ الكرامـة الشـخصية والاجتماعيـة للأفـراد.

وتُظهـر البيانـات في مدينـة النجـف الأشرف تسـجيل ٥٥ حالـة للذكـور بنسـبة (١٠٪) مقابـل ١٧٢ حالـة للإنـاث بنسـبة (١٢٪)، مـما يشـير إلى تفـوق طفيـف في عـدد الإنـاث

المشمولات بهذه المادة.

يعكس هذا التوزيع أن الإناث أكثر عرضة لحالات القذف أو التشهير، خصوصًا في القضايا ذات الطابع الأسري أو الاجتماعي، ما يُبرز تأثير العوامل الثقافية والإعلامية في زيادة تعرض النساء للإساءة اللفظية والمعنوية داخل المجتمع النجفي.

تعالج **المادة (٤٣٣)** من قانون العقوبات العراقي جريمة القذف العلني أو اتهام الغير بما يمسّ شرفه أو سمعته دون دليل، وهي من الجرائم التي تمسّ الكرامة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية.

وتُظهر البيانات في مدينة النجف الأشرف تسجيل ١٧ حالة للذكور بنسبة (٣,١٪) و٩٢ حالة للإناث بنسبة (٦,٥٪)، مما يشير إلى أن الإناث أكثر تعرضًا أو تورطًا في هذا النوع من القضايا مقارنة بالذكور. يعكس هذا التفاوت أن النساء أكثر تأثرًا بالنزاعات اللفظية أو التشهيرية داخل البيئة الاجتماعية، خصوصًا في القضايا ذات الطابع الأسري أو الاجتماعي.

تتناول **المادة (٤٣٤)** من قانون العقوبات العراقي جريمة السبّ أو الإهانة الموجهة إلى الآخرين بالقول أو الفعل أو الإشارة، وهي من الجرائم التي تمسّ الاحترام الاجتماعي والكرامة الشخصية. وتُظهر البيانات في مدينة النجف الأشرف تسجيل ٧٢ حالة للذكور بنسبة (١٣٪) مقابل ٨٦ حالة للإناث بنسبة (٦٪)، مما يدل على أن الذكور يشكّلون النسبة الأعلى في هذا النوع من القضايا. يعكس هذا التفاوت أن الذكور أكثر ميلاً لاستخدام الألفاظ أو التصرفات المسيئة في النزاعات الاجتماعية، وهو ما يُفسَّر بطبيعة الأدوار الاجتماعية والسلوكيات الانفعالية السائدة، بينما تبقى نسبة الإناث أقل نتيجة للقيود الاجتماعية والثقافية في المجتمع في مدينة النجف الاشرف.

الجدول (٢)

التباين النوعي للمواد القانونية ضمن حالات العنف الاسري في مدينة النجف الاشرف

المادة القانونية	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث
299	7	2	1.3	0.1
377	139	27	25	2
381	172	8	30.9	0.5
382	12	32	2.1	2.2
384	0	425	0	29.2
402	0	321	0	22.5
413	42	82	7.5	6
415	40	185	7.1	13
432	55	172	10	12
433	17	92	3.1	6.5
434	72	86	13	6
	556	1432	100	100

المصدر : الباحث بالاعتماد على ، وزارة الداخلية ، قيادة شرطة محافظة النجف الاشرف ، قسم شرطة العنف الاسري وحماية الطفل ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٤.

النتائج:

-1 يتبين من التحليل الإحصائي أن الذكور يشكلون النسبة الأعلى في قضايا العنف الأسري بنسبة تقارب (٧٢٪) مقابل (٢٨٪) للإناث، مما يشير إلى أن الذكور يمثلون الفئة الأكثر ممارسة للعنف داخل الأسرة، في حين تُعدّ الإناث الفئة الأكثر تعرضاً له.

-2 من الناحية الجغرافية، تتركز أعلى نسب العنف الأسري في حي الأنصار (٢٢٤ حالة، ١٣,٦٪) وحي العسكري (٢٠٣ حالة، ١٠,٣٪) وحي الثورة (١٨٨ حالة، ٩,٥٪)، وجميعها مناطق ذات كثافة سكانية عالية ومستوى اقتصادي منخفض، مما

يدل على ارتباط تدهور الظروف المعيشية بارتفاع معدلات العنف الأسري.

-3 الأحياء التي سجلت نسبًا متدنية جدًا (٠,١٪ إلى ٠,٦٪) مثل حي الغري، حي الحسين، حي الشهداء، حي القادسية، تعكس انخفاض عدد الحالات المبلغ عنها، والذي قد لا يعني غياب العنف فعليًا، بل قلة التبليغ أو الوعي القانوني.

-4 يظهر الجدول رقم (٢) أن الفجوة النوعية واضحة وتعكس نمطاً اجتماعياً متكرراً يربط القوة الجسدية والسلطة الأسرية بالذكور، مقابل ضعف تمكين النساء قانونياً واجتماعياً.

-5 العنف الجسدي (المادة ٣٨١ و٤١٥) سُجلت ٢١٢ حالة للذكور (حوالي ٣٨٪) مقابل ١٩٣ حالة للإناث (١٣,٥٪)، مما يشير إلى أن الذكور هم الطرف الأبرز في ممارسة العنف الجسدي داخل الأسرة، وغالباً ما يكون ذلك نتيجة الخلافات الزوجية والضغوط الاقتصادية.

-6 العنف اللفظي والنفسي (المادة ٤٠٢ و٤٣٢) بلغت الحالات حوالي ٣٤٤ للإناث (٢٤٪) و٢٢٧ للذكور (١٦٪)، ما يعكس أن الإناث أكثر تعرضاً للإساءة اللفظية والنفسية مثل الإهانة، التهديد، أو التشهير، وهي أشكال غير مباشرة لكنها مؤثرة على التماسك الأسري.

-7 العنف الاجتماعي والإهمال (المادة ٣٨٤) سجلت ٤٢٥ حالة (٢٩,٢٪) للإناث فقط دون أي حالة للذكور، وهو ما يدل على ارتفاع نسب الإهمال الأسري والتمييز الاجتماعي ضد النساء، خصوصاً في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

المقترحات:

-1 ضرورة تشريع قانون خاص بالعنف الأسري يهدف إلى توفير الحماية القانونية الفورية للضحايا، وضمان محاسبة المعتدين وفق آليات واضحة تردع تكرار الجريمة داخل الأسرة.

-2 تفعيل البرامج التوعوية والإعلامية لرفع مستوى الوعي المجتمعي بخطورة العنف الأسري، وتصحيح المفاهيم الثقافية والاجتماعية التي تشرعن أو تبرر ممارسته.

-3 تعزيز دور مراكز الإرشاد الأسري والنفسي من خلال توفير كوادر متخصصة تقدم خدمات الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي للأسر المتضررة، بما يسهم في الحد من

تفاقم النزاعات الأسرية.

4- فع كفاءة الأجهزة الأمنية والقانونية عبر تدريب عناصرها على آليات التعامل مع قضايا العنف الأسري بطريقة مهنية وإنسانية تراعي خصوصية الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال.

5- مكين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المحلية من المساهمة الفاعلة في رصد حالات العنف الأسري، وتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا، ونشر ثقافة اللاعنف.

6- التركيز على حماية وتمكين المرأة والطفل بوصفهما الفئتين الأكثر عرضة للعنف الأسري، من خلال برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والرعاية القانونية.

٧- توظيف الخطاب الديني والإعلامي في تعزيز قيم التسامح والتعايش الأسري، وإبراز دور الدين في نبذ العنف وإرساء أسس التعامل القائم على الاحترام والمودة داخل الأسرة.

المصادر:

-1 منى يونس بحري, ونازل عبد الرحمن مطيشان , العنف الاسري , دار العظمى للنشر والتوزيع,عمان٢٠١١,ط١.

-2 ابن منظور, لسان العرب , ج9, دار صادر بيروت لبنان, 1986, ص257.

-3مؤمن وجهان الحديدي, مدى انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الاردني عمان الاردن ,ط1,ص38.

-4 هبة مؤيد محمد, العنف الاسري أسبابة وعلاجه , مركز البحوث التربوية والنفسية, جامعة بغداد,2013,ص13.

-5 أبن منظور, لسان العرب , دار صادر, بيروت الطبعة الاولى, 2000م,ص104.

-6 د. تغريد ابو سرحان , الايذاء الجسدي لواقع مع الاطفال من داخل الاسرة, دراسة لواقع القضايا الواردة الى مديرية الامن المجلد(3) العدد7, أكاديمية الشرطة الملكية , عمان ٢٠٠٦م, ص٧١.

-7 بنه بوزون , العنف الاسري وخصوصية الظاهرة البحرينية , المركز الوطني للدراسات, مملكةالبحرين,٢٠٠٤.

-8 ظاهرة العنف الاسري دراسة ميدانية في مدينة اربيل , لهتاو كريم , طبعة في مديرية مطبعة الثقافة/اربيل,ط1,2008م.

-9 العنف الاسري الجريمة والعنف ضد المرأة, الدكتورة ليلى عبد الوهاب, دار المدى للثقافة والنشر,بيروت-لبنان,ط1 ,2000م.

-10 مجلة جامعة كوبة , مجلة أكاديمية تصدرها جامعة كوبة , بحث لدكتور خالد محمد صالح , بعنوان استخدام العنف ضد المرأة , العدد ١٦, ايلول ٢٠١٠م.

-11 موقف الشريعة والقانون من العنف ضد المرأة, اطروحة دكتوراه غير منشورة للدكتور محمد شاكر سيتو, 2010.